

مادة ٣ - تضاف إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ و برقم ١٢ مكر شهادة "الأقسام الليلية الصناعية" بالسكة الحديد التي أنشئت عام ١٩٢١ ويكون تقديرها كالتالي :

"٨ ١/٢ ج في الدرجة الثامنة على أن يمنح الخريجون الدرجة السابعة بماهية ١٠ ج بعد سنتين من بدء تعيينهم".

مادة ٤ - استثناء من حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ ، يعتبر موقفا لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، ميعاد الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد إلى قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية سالف الذكر .

مادة ٥ - على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من نفس تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .  
صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٧٢ (٣٠ يولييه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية      رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين بكباشي (أ.ح)      محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير العدل      وزير الصحة العمومية      نائب وزير المالية والاقتصاد  
أحمد حسني      نور الدين طراف      علي الجريتلي

وزير الأوقاف      وزير المعارف العمومية      وزير القصر (بالانتداب)  
أحمد حسن الباقوري      اسماعيل محمود القباني      أحمد حسني

وزير التجارة والصناعة      وزير الخارجية      وزير الدولة  
حلمي بهجت بدوي      محمود فوزي      فتحي رضوان

وزير الشؤون البلدية والقروية      وزير التكوين (بالانتداب)  
وليم سليم حنا      حلمي بهجت بدوي

وزير الزراعة      وزير الشؤون الاجتماعية      وزير المواصلات (بالانتداب)  
عبد الرزاق صدق      عباس مصطفى عمار      وليم سليم حنا

وزير الحربية  
فائد جناح (عبد اللطيف محمود البغدادي)

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان  
صلاح الدين مصطفى سالم صاغ (أ.ح)

وزير الأشغال العمومية  
أحمد صده الشماص

قانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣

في شأن تعديل وإضافة مواد جديدة للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣  
الخاص بالمعادلات الدراسية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء ديوان الموظفين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة السادسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية فقرة ثالثة نصها كالتالي :

"ويقتصر هذا الحكم على المعينين في الكادر الفني العالي والاداري ممن ذكروا في الفقرتين السابقتين دون المعينين منهم في الكادر الفني المتوسط أو الكتابي".

مادة ٢ - تضاف إلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه مادة جديدة برقم ٩ مكررة نصها كالتالي :

"الدرجات التي تمنح لمن ذكروا في الجدول المرافق لهذا القانون تعتبر درجات شخصية ، وتسوي حالات أصحابها على درجات أصلية تباعا في حدود تلك الدرجات الحالية وذلك بالاشتراك في هذه النسبة مع قدامى الموظفين".